ح يحصل بحنث في ليأتينه غدا ان استطاع ان لم يأته غدا بلا مانع يعتبر
ما تعارفه اهل السلطان ودينونة العقيقة اي ان قال اردت الاستطاع
الحقيقية المقارنة للفعل كما تقرر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضاء
لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والآلات والمعنى الآخر خلاف
الظاهر حلف لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى بدلالة العادة وهي
ان الدار لا تعادي ولا تهجر لذاتها بل لبغض ساكنها الآن السكنى قد
يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلالة بان يكون الدار ملكه فيتمكن من
السكنى فيها فيحنث بالدخول في دار تكون ملكا لفلان فلا يكون هو ساكنا فيها
سواء كان غيره ساكنا فيها او لا لقيام دليل السكنى التقديري وهو الملك ضح
به في الخانية والتقريرية لكن ذكر شمس الائمة ان غيره لو كان ساكنا فيها
لا يحنث لانقطاع النسبة بفعل غيره او حلف لا يضع قدمه في دار فلان
حنث بدخولها مطلقا اي سواء كان راكبا او ماشيا حافيا او متنعلا فان
المعنى الحقيقي ههنا مهجور اذ لو اضطجع ووضع قدميه في الدار بحيث يكون
باقي جسده خارج الدار لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار فاذا
تعذر الحقيقة اريد معنى المجازي وهو الدخول مطلقا بقرينة العرف يترك
اللبس في لا تخرج الا باذني لكل خروج اذن لانه استثناء مفرغ ومعناه
لا يخرج خروجا باذني والنكرة في سياق النفي تعم فاذا اخرج منها بعض بقي
ما عداه على العموم ولا في قوله لا تخرج الا ان آذن لك فانه لا يوجب لكل
خروج اذنا اذ لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من جنس
الخروج فحمل على الغاية لمناسبة بينهما فان الغاية قصر لامتداد المغايا بيان
لانتهائه كما ان الاستثناء قصر للمستثنى منه وبيان لانتهاء حكمه وفي هذا
المقام مباحث شريفة اوردناها في شرح المرقاة فمن اراد ها فليطلب ثمة
وشرط للحنث في ان خرجت مثلا لم يذكر الخروج فعله فورا يعني لو لم ترد
المرأة الخروج مثلا فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ساعة
ثم خرجت لم يحنث وهذا حتى يتبين الفور تفقه ابو جع رح عليه باظهارها
ووجهه ان مراد المتكلم التعبير عن ذلك الخروج عرفا وهو مبني الايمان على
العرف وشرط للحنث في ان تغديت بعد قوله الطالب تعال تغد معي

قوله اذ لم يره معه قايم مقام مفعول شرط المقدر يعني اذا قال زيد لبكر
اجلس فتغد معي فقال بكر ان تغديت فعبدي كذا فرجع الى منزله فتغدى
لم يحنث لان كلامه خرج مخرج الجواب فينطبق على السؤال فينصرف
الى الغد المدعو اليه وان ضم اليوم وقال ان تغديت اليوم كفى في الحنث
مطلق التغدي لانه زاد على قدر الجواب فيجعل مبتدأ مركب المأذون
ليس مولاه في حق اليمين الا اذا لم يستغرق دينه رقبته يعني اذا حلف
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد مأذون له لم يحنث عند ابي ح ان
كان عليه دين مستغرق لرقبته وكسبه لانتهاج ليست لزيد وان لم يكن عليه
دين مستغرق فان نوى بدابة زيد دابته الخاصة له لا يحنث وان نوى
دابة هي ملك زيد سواء كانت خاصة له او كانت لعبده المأذون في يحنث
مطلقا اذا نواه وقال محمد يحنث وان لم ينو يراد بالاكل من الشجر ثمره يعني
اذا قال لا اكل من هذا الشجر يراد به ثمره لان المعنى الحقيقي مهجور حتما يراد
بهذا البر قصدا عند ابي ح حتى لو اكل من خبزه لم يحنث وعندهما يحنث بر ايضا
وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له معنى
الحقيقي وهو المعنى المجازي فالمراد عندهما الكل باطنه مجازا فيحنث باكله
مطلقا عملا بعموم المجاز ويراد بهذا الدقيق ما يتخذ منه لان عينه غير
ماكول عادة فانصرف الى ما يتخذ منه خبزا كان او غيره قال في الوقاية يا كل
خبزه اقول هو غير صحيح لان الباء متعلقة بقوله يقيد واذا قيد به وجب
ان لا يتناول غيره وبطلانه ظاهر ولا يصححه قوله صدره الشريعة اي يا كل ما يتخذ
منه كالحنطة ونحوه بل يظهر فساده لانه اذا قيد بمعين يجب ان لا يتحقق الغير
به فتدبر والتمر يراد بالسوا اللهم لا الباذنجان والجزر وبالتبن طبيخ
اللهم وبالزامر يكبس في الشنائر ويباع في مصره لانه المتعارف والشحم
شحم البطن عند ابي ح وعندهما يتناول شحم الظهر ايضا وبالخبز ما اعتاده
بلده والمعتاد في اكثر البلاد ان خبز الحنطة والشعير وان كان في بعضها
خبز الارز والذرة معتادا ايضا وبالفاكهة التفاح والبطيخ والبنفسج
لا العنب والرمان والرطب بالقثاء والخيار عند ابي ح وعندهما
العنب والرمان والرطب فاكهة ويراد بالشراب من نهر الكرخ وهو

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)